



واقع و آفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر

هامل عبدالمالك ، أستاذ مساعد أ.

المدرسة العليا للتجارة- قليعة

تاريخ القبول: 16/05/2018

تاريخ الاستلام: 08/03/2018

الملخص:

تحوّل النمط الاقتصادي في الجزائر جعلها تقوم بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، من بينها إصلاح مهنة التدقيق المحاسبي المالي. يهدف هذا العمل إلى إبراز الواقع الجديد لمهنة التدقيق المحاسبي المالي بعد الإصلاحات التي مست المهنة، كما يبين العمل مدى ملائمة هذا الواقع للأفاق التي تسعى إليها الهيئة المنظمة لهذه المهنة من خلال مشروع معايير جزائرية للتدقيق يتوافق مع معايير التدقيق الدولية. تعتمد هذه الورقة على أسلوب وصفي تحليلي من أجل تحديد الواقع وكذا دراسة مقارنة لمعايير التدقيق الدولية مع المعايير الجزائرية للتدقيق لمعرفة ما مدى قدرة المعايير الجزائرية لتلبية متطلبات مهنة التدقيق المحاسبي المالي. **الكلمات المفتاحية:** التدقيق المحاسبي المالي، معايير التدقيق الدولية، المعايير الجزائرية للتدقيق، التوافق، المقارنة.

Jel Classification: M42

Abstract:

The movement toward a new economic pattern has pushed Algeria to adopt a set of reforms among which is the financial and accounting auditing. Thus, this paper aims at showing and illustrating the new settings of auditing after the reforms being implemented. This work tends also to seek the compatibility between the new environment and the goals the regulator is looking to fulfil through a project of Algerian standards of auditing that cope with the international ones.

For this, the analytical descriptive method is used in this research, besides a comparative study of the international norms of auditing and the Algerian ones, in order to investigate the ability of these standards to reply to the financial and accounting auditing requests.

Key words: financial and accounting auditing, International standars on Auditing ISA, Algerian standars of auditing, Compatibility, Comparison.

Jel Classification: M42

واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر. ص ص (1-25)

مقدمة

بذلت الجزائر جهود كبيرة من أجل تكييف مهنة المحاسبة مع معايير المحاسبة الدولية، توجت هذه الجهود بإصدار قانون 11_07 المؤرخ في 2007/11/25 و المتضمن للنظام المحاسبي المالي الجزائري.

هذه النقطة في وظيفة المحاسبة المالية أجبرت المهن ذات العلاقة بمواكبتها و نخص بالذكر مهنة التدقيق المحاسبي المالي، التي تمثل نوع من أنواع التدقيق، لها شق داخلي يقوم به موظف من داخل المؤسسة و شق خارجي يكلف به مهني مستقل عن المؤسسة ما يعرف في الجزائر بمحافظ الحسابات. و رقتنا البحثية موجهة خصيصا للتدقيق المحاسبي المالي الخارجي.

العلاقة الموجودة بين المحاسبة و التدقيق تكمل في كون التدقيق المحاسبي المالي يسعى للتأكد من أن القوائم المالية تتفق مع المعايير و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، و من ثم التأكد من أن القوائم المالية تعطي صورة حقيقية و عادلة، هذا التأكيد يقدمه شخص مستقل، محايد، مؤهل، متدرب علميا و عمليا و مجاز للممارسة في مهنته.

عرفت الفترة الأخيرة إصدارات تشريعية مهمة في الجزائر من أجل تنظيم مهنة التدقيق المحاسبي المالي، بعد الذي كسبه سوقها من أهمية متزايدة و ذلك لما يشهده هذا السوق من عملية إعادة هيكلة تستهدف إحداث نقلة نوعية يسمح بالرقى بهذا السوق إلى مستوى متطور ضمن أحدث المعايير الدولية.

من أهم الآفاق التي تسعى الجزائر لتحقيقها من خلال هذه الإصدارات التشريعية هو إنجاز مشروع معايير جزائرية للتدقيق تتوافق مع معايير التدقيق الدولية. حيث شرعت في إصدار بعض المعايير و هناك أخرى في طور التحضير.

في ظل هذه التغيرات يمكننا صياغة إشكالية هذه الورقة البحثية في التساؤل الجوهرى الآتي:

ما مدى خدمة الواقع الحالي لممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر للآفاق المرجوة لهذه المهنة؟

يجزنا هذا التساؤل إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية نلخصها فيما يلي:

- كيف كان التطور التاريخي لمهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر؟
- ما هو الاطار المرجعي لمهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر؟
- ماهي معايير التدقيق الدولية (ISA)؟
- ما هي المعايير الجزائرية للتدقيق (NAA) ؟
- ما مدى التوافق بين المعايير الدولية و المعايير الجزائرية؟

تكمل أهمية البحث في تحديد و عرض واقع ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر من خلال جملة من الاصدارات التشريعية، التي يسعى من خلالها المشرع إلى إصلاح و تطوير هذه المهنة من أجل الاستجابة إلى الآفاق المستقبلية لهذه المهنة في الجزائر في ظل الانفتاح الذي يشهده الاقتصاد الجزائري على العالم و متطلبات التطبيق الحديث للمهنة عن طريق معايير التدقيق الدولية.

تمثل أهداف البحث في إبراز ما إذا كانت آفاق المهنة في الجزائر و المتمثلة أساسا في إصدار معايير جزائرية للتدقيق قابلة للتحقيق في ظل الواقع الحالي من خلال إبراز مدى توافق هذه المعايير مع المعايير الدولية للتدقيق.

المنهجية المعتمدة هي عرض وصفي تحليلي للتشريعات القانونية المتعلقة بمهنة التدقيق المحاسبي المالي، إبراز المعايير الجزائرية للتدقيق، ثم إجراء دراسة مقارنة بين الاطار المحلي و الاطار الدولي لمعايير التدقيق من أجل الوصول إلى معرفة ما مدى قدرة الواقع الحالي لتحقيق الآفاق المستقبلية للمهنة.

واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر. ص ص (1-25)

لإبراز أجوبة على هذه التساؤلات ثم تقسيم الورقة البحثية إلى الأقسام الأربعة الآتية:

- ✓ التطور التاريخي لمهنة التدقيق المحاسبي المالي.
- ✓ الاطار المرجعي لمهنة التدقيق المحاسبي المالي.
- ✓ إطار تعريفى لمعايير التدقيق الدولية.
- ✓ المعايير الجزائرية للتدقيق المحاسبي المالي.

أولا: التطور التاريخي لمهنة التدقيق المحاسبي المالي

أهم معيار يبين التطور التاريخي لمهنة التدقيق المحاسبي المالي بالجزائر و التي غالبا ما يقصد بها محافظ الحسابات، هو معيار الاصدارات القانونية أو التشريعات المنظمة للمهنة في الجزائر.

يجدر الاشارة أن قبل سنة 1969 لم يكن أي نص قانوني جزائري خاص بهذه المهنة لكونها كانت تسير قبل هذا التاريخ بالقوانين الفرنسية.

الجدول الآتي يعرض التطور التاريخي لمهنة التدقيق المحاسبي المالي من خلال النصوص القانونية المنظمة للمهنة، و لكون وجود عدد كبير لهذه الأخيرة منذ الاستقلال، حاول الباحث تلخيصها في الأكثر أهمية و الأكثر تأثيرا مع إعطاء التحليلات و التوضيحات اللازمة:

الجدول رقم (1): التطور التاريخي للنصوص القانونية المنظمة لمهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر

النص القانوني	تاريخ الاصدار	التسمية	المحتوى
المرسوم رقم 107_69	1969.12.31	قانون المالية 1970	تناول مهنة التدقيق لأول مرة في الجزائر حيث نصت المادة 39 من هذا المرسوم أن يقوم الوزير المكلف بالمالية و التخطيط بتعيين مدققين للحسابات في المؤسسات الوطنية، المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والتجاري أو الشركات التي تملك فيها الدولة أو هيئة عامة حصة في رأسمالها بغية ضمان انتظامية ونزاهة حساباتها و تحليل أصولها وخصومها.
الأمر 82_71	1971.12.29	تنظيم مهنة المحاسبة و الخبير المحاسبي	نظمت مهنة المحاسبة في الجزائر لأول مرة بموجب الأمر رقم 82-71 من خلال تنظيم مهنتي الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين، أما بالنسبة لوظيفة محافظي الحسابات لدى المؤسسات العمومية فقد كانت مسندة إلى المفتشية العامة للمالية، حيث قام هذا الأمر بتأسيس "المجلس الأعلى للمحاسبة" تحت وصاية وزير المالية، وتمثلت مهامه في إعداد المخطط المحاسبي الوطني والسهر على تسيير مهام الخبير المحاسب والمحاسب المعتمد.
المرسوم رقم 173_70	1973.11.16	مهام و واجبات مدقق الحسابات	حيث اعتبر مدقق الحسابات مراقب دائم لتسيير المؤسسات العمومية وخول ممارسة هذه الوظيفة لموظفي الدولة التاليين: المراقبين العامين للمالية، مراقبي المالية، مفتشي المالية، الموظفون المؤهلون من وزارة المالية بصفة استثنائية. و الملاحظ لحد الآن ان محافظ الحسابات ما هو إلى موظف لدى الدولة.

واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر. ص ص (1-25)

القانون 05_80	1980.03.01	المراقبة من طرف مجلس الحاسبة cour des comptes	إرساء آليات رقابة فعالة لمنع الاختلاسات في المؤسسات الوطنية من خلال أنشاء مجلس المحاسبة و إعطائه أحتقيت رقابة و التأكد من صحة و نزاهة الحسابات التي تتضمن العمليات المحاسبية و المالية للمؤسسة.
القانون 08_91	1991.04.27	مهنة خبير محاسبي، محافظ حسابات، محاسب معتمد	أول قانون يعنى بمهنة التدقيق بصفة مباشرة، أعلن عن ميلاد المصنف الوطني للخبير المحاسبي، محافظ الحسابات، محاسب معتمد، و هو هيئة مستقلة مما يعني فتح هذه الوظيفة لكل من تتوفر فيهم الشروط و ليس فقط المراقبين التابعين للوزارة الوصية ، و بالتالي تحقق أهم شرط في الممارسة المهنية لوظيفة التدقيق و هو شرط الاستقلالية.
قرار SPM. 103_02_24	1994.02.02	توصيات محافظي الحسابات	قرار بأمر من وزير الاقتصاد يضم توصيات لمحافظي الحسابات، من أهمها ضرورة تطوير المهنة و تماشيها مع المستجدات الجديدة كتقنيات المحاسبية الجديدة، معايير التدقيق الدولية...
المرسوم التنفيذي 20_92	1992.01.13	مجلس النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، محاسبين معتمدين	انشاء مجلس نقابة وطنية يهتم بشؤون المهنيين في مجال المحاسبة و التدقيق حيث يسعى الى ضمان حقوقهم و تحقيق مطالب أخرى مختلفة .
مرسوم تنفيذي 136_96	1996.04.15	أخلاقيات مهنة التدقيق و المحاسبة	يتضمن القانون القواعد الاخلاقية المهنية للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، محاسبين معتمدين المسجلين في مجلس النقابة الوطنية.
مرسوم تنفيذي 318_96	1996.09.25	المجلس الوطني للمحاسبة conseil national de la comptabilité	انشاء المجلس الوطني للمحاسبة الذي يعتبر هيئة استشارية لدى وزارة المالية، يهتم بشؤون البحث، التطوير و المعايير في مهنة المحاسبة، هذا المجلس جد مهم للمدقق و محافظ الحسابات بحكم العلاقة بين المهنتين
مرسوم تنفيذي 431_96	1996.11.30	تعيين محافظ الحسابات	يتضمن هذا القانون كيفية تعيين محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري و مراكز البحث و التنمية و هيئات الضمان الاجتماعي و الدواوين العمومية ذات الطابع التجاري و كذا المؤسسات العمومية الغير مستقلة.
مرسوم تنفيذي 485_97	1997.12.01	تعديل المرسوم 20_92	جاء هذا المرسوم ليعد و يتمم المرسوم 20_92 و المتعلق بمجلس النقابة الوطنية و من أهم الاضافات تلك المتعلقة بإضافة عضو في النقابة يمثل وزارة المالية.
قرار من وزارة المالية	1998.03.28	شهادات ممارسة مهنة خبير محاسبي، محافظ حسابات، محاسب معتمد	قرار صادر في الجريدة الرسمية 30 بتاريخ 1998.05.13 الصفحة السادسة، يتضمن كفايات نشر مقاييس تقدير الاجازات و الشهادات التي تسمح بممارسة مهنة خبير محاسبي، محافظ حسابات، محاسب معتمد.

واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر. ص ص (1-25)

قرار صادر في الجريدة الرسمية 32 بتاريخ 1999.05.02 الصفحة الرابعة، يتضمن شروط الخبرة المهنية للممارسة مهنة خبير محاسبي، محافظ حسابات، محاسب معتمد، و يتضمن الموافقة على الشهادات.	شروط الخبرة و الموافقة	1999.03.24	قرار من وزارة المالية
بموجب هذا القانون تم تفكيك المنظمة الوحيدة التي كانت تنشط في هذا القطاع و أعيدت الهيكلة على النحو التالي: مصف وطني للخبراء المحاسبين وغرفة وطنية لمحافظي الحسابات ومنظمة وطنية للمحاسبين المعتمدين ، يتمتع كل منها بالشخصية المعنوية. مكن هذا القانون من إعادة تنظيم مهنة المحاسبة و التدقيق في الجزائر، في محاولة من وزارة المالية لاسترجاع الكثير من الصلاحيات التي تخلت عنها بموجب القانون 91_08، حيث أصبح منح الاعتماد لممارسة المهنة من صلاحيات وزير المالية، مراقبة النوعية المهنية و التقنية لأعمال الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين تحول إلى وزير المالية، التكفل بتكوين الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات من طرف مؤسسة تعليم مختصة تابع لوزارة المالية والتكفل بتكوين المحاسبين المعتمدين من طرف المؤسسات التابعة لوزارة التكوين المهني. بصدر هذا القانون أصبح من الممكن ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر عن طريق تكوين شركات أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات مدنية أو تجمعات ذات منفعة مشتركة، بشرط أن يحمل جميع الشركاء الجنسية الجزائرية.	شروط و كيفية الممارسة المهنية	2010.06.29	قانون 01_10
يبين هذا المرسوم كل الجوانب الواجب علمها عند تعيين محافظ حسابات بواسطة دفتر الشروط.	تعيين محافظ الحسابات	2011.01.27	مرسوم تنفيذي 32_11
قرار صادر من وزارة المالية يحدد مجموعة من معايير لإعداد تقرير من قبل محافظ الحسابات، كما يبين محتوى و مضمون كل تقرير وفقا لمختلف أنواع التقارير و التي ذكرها القرار بالتفصيل في ملحقه، من بين أهم أنواع التقارير: تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية، تقرير حول الاتفاقيات المنظمة، تقرير حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين، تقرير حول اجراءات الرقابة الداخلية، تقرير حول استمرارية الاستغلال....	معايير اعداد التقرير من قبل محافظ الحسابات	2013.06.24	قرار رقم 30
هذا المقرر صدر من المجلس الوطني للمحاسبة، يحتوي على بعض المعايير التدقيق الجزائرية و التي تتماشى مع معايير التدقيق الدولية، يحتوي هذا المقرر على : معيار 210 اتفاق حول أحكام مهام التدقيق، معيار 505 التأكيدات الخارجية، معيار 560 أحداث تقع بعد اقفال الحسابات و الاحداث اللاحقة، معيار 580 التصريحات الكتابية.	معايير التدقيق الجزائرية Normes Algériennes d'Audit	2016.02.04	مقرر 02
أصدر المجلس الوطني للمحاسبة مقرر آخر يحتوي على أربعة معايير تدقيق جزائرية، معيار 300 تخطيط تدقيق الكشوف المالية، معيار 500 العناصر المقنعة، معيار 510 مهام التدقيق الأولية: الأرصدة الافتتاحية، معيار 700 تأسيس الرأي و تقرير التدقيق على الكشوف المالية.	معايير التدقيق الجزائرية (NAA)	2016.10.11	مقرر 150

واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر. ص ص (1-25)

مقرر 23	2017.03.15	معايير التدقيق الجزائرية (NAA)	أصدر المجلس الوطني للحاسبة مقرر آخر يحتوي على أربعة معايير تدقيق جزائرية، معيار 520 الاجراءات التحليلية، معيار 570 استمرارية الاستغلال، معيار 610 استعمال أعمال المدققين الداخليين، معيار 620 استعمال أعمال خبير معين من طرف المدقق
قرار وزاري مشترك	2017.03.07	معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة و التدقيق	صدر في الجريدة الرسمية رقم 45 بتاريخ 2017.07.30 ، هذا القرار الوزاري المشترك حيث يقترح طريقة جديدة لتكوين و منح اعتماد لخبير محاسبين محافظ حسابات و محاسب، منهجية تختلف تماما على ما كان يعمل به، فعوض الاكتفاء بفترة تربص في مكتب تدقيق أصبح ضروري المرور بالمعهد الجديد الذي يتميز ببرنامج تكويني يتماشى و متطلبات المهنة، يحدد القرار: قائمة الشهادات الجامعية لمهنة المحاسب التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة و التدقيق، عدد و طبيعة و برنامج و معامل الاختبارات و كذا تشكيل لجنة الاختبارات و القبول بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة، كيفية سير التكوين و كذا برنامج التكوين المتخصص قصد الحصول على شهادة الخبير المحاسب و شهادة محافظ الحسابات.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من المواقع:

- الجريدة الرسمية الجزائرية <https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>
- مجلس المحاسبة http://www.ccomptes.org.dz/ar/index_ar.html
- المجلس الوطني للمحاسبة <http://www.cnc.dz/reglement.asp>
- وزارة المالية <http://www.mf.gov.dz/rubriques/54/Textes-Officiels.html>

ينبغي التنبيه أن معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة و التدقيق و إلى غاية السنة الدراسية 2018/2017 لم يدخل حيز التنفيذ، و الاشكال المطروح بشدة حاليا في هذا القطاع هو العدد الهائل من الطلبة و العاملين الراغبين في التربص و الحصول على اعتماد، فمنذ صدور قانون 10_01 سنة 2010 أين أعيد هيكلة المنظمة القائمة على منح الاعتماد، الهيكلة الجديدة تقوم لحد الآن بتسوية ملفات المترشحين الذين كانوا في تاريخ اصدار القانون قيد التربص و منح الاعتمادات لهم، و لكن لم يتم تسجيل أي مترشحين جدد رغم الطلب الكبير خاصة من قبل المتخرجين من الجامعة تخصص محاسبة و تدقيق، هذا التأخر مفاده الاصلاحات الكبيرة في هذا القطاع و إيجاد صيغة جديدة فعالة للتربص و التي ترجمت بإنشاء معهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة و التدقيق.

أما فيما يخص ثلاث قرارات الأخيرة الصادرة من قبل المجلس الوطني للمحاسبة، فهي تحمل في طياتها مشروع اصدار معايير تدقيق جزائرية محضة تتلاءم مع معايير التدقيق الدولية (ISA). هذا موضوع النقطة الرابعة من الورقة البحثية.

ثانيا: الاطار المرجعي لمهنة التدقيق المحاسبي المالي بالجزائر

الاصدارات التشريعية لا تكفي وحدها لمعرفة واقع المهنة، فبعد الاشارة الى التطور التاريخي لمهنة التدقيق المحاسبي المالي بالجزائر، سنحاول التعمق في الإبراز من خلال عرض الاطار المرجعي.

سوف يعتمد تحليلنا لجوانب الاطار المرجعي إلى النصوص الشرعية و كذا القوانين التي سنسها المشرع الجزائري لتحديد هذا الاطار.

واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر. ص ص (1-25)

1. الاستقلالية: يبينها المشرع الجزائري من خلال ثلاث زوايا مختلفة:
الزاوية الأخلاقية¹: المدقق مطالب بالتحلي بثلاث مبادئ أساسية و هي: الحياد، الإخلاص و الشرعية المطلوبة.
الزاوية المادية: أوضح المشرع في هذا الباب من لا يحق لهم مزاولة مهنة التدقيق داخل المؤسسة، و هم²:
✓ الأقرباء والأصهار لغاية الدرجة الرابعة، بما في ذلك القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين ومجلس مراقبة الشركة.
✓ القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة أو أزواج القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس مراقبة الشركات.
✓ أزواج الأشخاص الذين يتقاضون بحكم نشاط دائم غير نشاط محافظ الحسابات أجرة أو مرتبا سواء من القائمين على الإدارة أو من أعضاء مجلس المديرين أو من مجلس المراقبة .
✓ الأشخاص الذين منحتهم الشركة أجرة بحكم وظائف غير وظائف محافظ الحسابات في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ إنهاء وظائفهم.
✓ الأشخاص الذين كانوا دائمين بالإدارة أو أعضاء في مجلس المراقبة أو مجلس المديرين في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ إنهاء وظائفهم.
الزاوية المهنية : أبرزت المادة 715 مكرر 11 من القانون التجاري أن للمدقق الحق في طلب توضيحات كافية من مجلس الإدارة أو المديرين الذين يتعين عليهم الرد على كل الوقائع التي من شأنها أن تعرقل استمرار نشاط المؤسسة.
كما أشارت المادة 26 من قانون 10_01 إلى الجهة المؤهلة بتعيين محافظ الحسابات والمتمثلة في الجمعية العامة، كما أبرزت المادة 27 من نفس القانون مدة مهمة محافظ الحسابات، إذ تدوم وكالة محافظ الحسابات 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، كما تشير المادة 37 أن أتعاب محافظ الحسابات يعينها أعضاء الجمعية العامة .

2. الكفاءة: حدد القرار الوزاري المشترك الصادر في 2017.03.07 و المذكور في الجدول أعلاه كفاءة المدقق من خلال شروط الالتحاق بالمعهد، و ذلك من خلال:

1.2. **التأهيل العلمي:** كما تبرزه المادتين الثانية و الثالثة من القرار، الذين لهم الحق بالالتحاق بالمعهد كل حامل لشهادة ليسانس أو ما يعادلها في الجامعات الأجنبية ثم الحصول عليها على الأقل بكالوريا زائد ثلاث سنوات و ذلك في التخصصات: محاسبة، محاسبة مالية، مالية و تدقيق، آخذا بعين الاعتبار كل أنواع شهادات الليسانس المتواجدة في النظام الكلاسيكي أو نظام ل.م.د و التي تقارب التخصصات المذكورة سابقا.

على كل متربص أن يقضي فترة ثلاث سنوات في المعهد، يدرس فيها 34 مقياس متعلقة بمهنة التدقيق و المحاسبة، مع حجم ساعي يقدر ب 2340 ساعة، الجدول الآتي مأخوذ من ملحق القرار يوضح بالتفصيل المواد المدروسة و الحجم الساعي.

الجدول رقم (2): المواد و الحجم الساعي و المعاملات لمتربصي الخبرة المحاسبية

العنوان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	المعاملات
---------	--------------	---------------	---------------	-----------

¹المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي رقم 96-136، أنظر الجدول رقم 01

²المادة 715 مكرر 6 القانون التجاري للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999؛ ص 185 .

واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر. ص ص (1-25)

رقم المقياس	دروس المحاضرات	أعمال موجهة	دروس المحاضرات	أعمال موجهة	دروس المحاضرات	أعمال موجهة	المقياس
مقياس 1	60 ساعة	24 سا				4	مقياس 1
مقياس 2	45 ساعة 45 ساعة	16 سا 16 سا				3 3	مقياس 2
مقياس 3	60 ساعة	24 سا				4	مقياس 3
مقياس 4	45 سا	15 سا				2	مقياس 4
مقياس 5	45 سا	20 سا				3	مقياس 5
مقياس 6	60 سا 30 سا	20 سا 12 سا				4 2	مقياس 6
مقياس 7	30 سا	12 سا				2	مقياس 7
مقياس 8	45 سا	12 سا				3	مقياس 8
مقياس 9	30 سا	12 سا				2	مقياس 9
مقياس 10	75 سا	40 سا				4	مقياس 10
مقياس 11	45 سا	12 سا				3	مقياس 11
المجموع	11 مقياسا ب 850 سا	615 ساعة	235 سا				
مقياس 12			75 سا 30 سا	40 سا 16 سا		4 2	مقياس 12
مقياس 13			45 سا	16 سا		3	مقياس 13

واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر. ص ص (1-25)

مقياس 14	-الاتصالات و اللغات "تجارية" 2			سا 45	سا 12	3
مقياس 15	-تقنيات كمية: إحصاء وانتقاء العينات			سا 45	سا 16	3
مقياس 16	-التشريع المالي والقانون الجبائي			سا 60	سا 20	4
مقياس 17	-القانون الجزائي العام والتشريع الجزائي المطبق على الأعمال			سا 60	سا 16	3
مقياس 18	-تسيير المخاطر والتأمينات			سا 45	سا 12	3
مقياس 19	-تسيير الميزانية			سا 45	سا 12	3
مقياس 20	المحاسبة: التجارب الدولية			سا 45	سا 16	3
مقياس 21	-القانون الدولي للأعمال و التحكيم			سا 30	سا 12	2
مقياس 22	صعوبات الشركات : الوقاية و التقويم			سا 30	سا 12	2
مقياس 23	-الأخلاقيات والممارسة المهنية			سا 45	سا 12	3
المجموع	12 مقياسا ب 810 ساعة			600 ساعة	210 سا	
مقياس 24	-الاقتصاد العام، تنظيم وتسيير المؤسسة				سا 45	سا 16 3
مقياس 25	الاتصال واللغات "التجارية" 3				سا 45	سا 12 3
مقياس 26	التسيير و الإستراتيجية المالية للمؤسسة				سا 45	سا 16 3
مقياس 27	مراقبة التسيير، الإدارة وتقييم النجاحة				سا 45	سا 16 3
مقياس 28	تشخيص وتقييم المؤسسة				سا 60	سا 24 4
مقياس 29	تسيير المشاريع				سا 30	سا 12 2
مقياس 30	حوكمة المؤسسة والذكاء الاقتصادي				سا 45	سا 15 2
مقياس 31	-الاقتصاد الدولي -المالية الدولية				سا 45	سا 16 3
					سا 30	سا 12 2
مقياس 32	-تقييم، إدارة ووضع أنظمة				سا 45	سا 15 2

واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر. ص ص (1-25)

مقياس 33	- المنازعات الجبائية وشبه الجبائية					60 سا	20 سا	4
مقياس 34	- الإعلام الآلي وتطبيق التسيير المدمج "ERP" معالجة المعطيات و المعلومات					45 سا	16 سا	3
المجموع	11 مقياسا ب 730 ساعة					540 ساعة	190 سا	

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 45، الصادرة 2017/07/30 ص ص: 17_19.

2.2. التأهيل العملي: جاء في ملحق القرار الوزاري المشترك الصفحة 20 أن كل متربص مطالب بإجراء تربص لمدة أربعة أسابيع على كل سنة دراسية في المعهد، داخل مكتب تدقيق و محاسبة أو مؤسسات تنشط في القطاع الاقتصادي، على أن تختم كل فترة تربص بتقرير.

3. العناية المهنية: نصت المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري الجزائري على مستويات العناية المهنية المطلوبة انطلاقا من رحابة المسؤوليات المهنية للمدقق، إذ أوكلت له التحقيق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة وفي انتظام حسابات الشركة وصحتها، كما حثتهم على التدقيق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها والمصادقة على انتظام الجرد وحسابات الشركة والموازنة. و هذا العرض يمثل ملخص لمنهجية العمل الواجب اتباعها من قبل المدقق.

- 4. التقرير:** كما في الجدول الأول، القرار رقم 30 الصادر بتاريخ 2013.06.24 يبرز معايير اعداد التقارير من قبل محافظ الحسابات، لكونها تعتبر زبدة مهمة المدقق عن طريق إبداء الرأي، سواء كان بتحفظ أو بدون تحفظ، على انتظامية وصحة الوثائق السنوية وعند الاقتضاء رفض الشهادة التي ينبغي أن تبرر قانونا، و جاء في القرار جملة من المعايير ملخصة فيما يلي:
- معايير تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية و تحتوي على قسمين الأول موجه إلى معايير التقرير العام للتعبير عن الرأي و القسم الثاني مخصص لمعايير المراجعات و المعلومات الخاصة.
 - معايير تقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة و الحسابات المدججة.
 - معايير التقرير حول الاتفاقيات المنظمة.
 - معايير التقرير حول المبلغ الاجمالي لأعلى خمس أو عشر تعويضات.
 - معايير التقرير حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.
 - معايير التقرير حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة و النتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية.
 - معايير التقرير حول اجراءات الرقابة الداخلية.
 - معايير التقرير حول استمرارية الاستغلال.
 - معايير التقرير المتعلق بحيازة أسهم الضمان.
 - معايير التقرير المتعلق بعملية رفع رأس المال.
 - معايير التقرير المتعلق بعملية تخفيض رأس المال.

واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر. ص ص (1-25)

- معايير التقرير المتعلق بإصدار قيم منقولة أخرى.
- معايير التقرير المتعلق بتوزيع التسيقات على أرباح الأسهم.
- معايير التقرير المتعلق بتحويل الشركات ذات الأسهم.
- معايير التقرير المتعلق بالفروع و المساهمات و الشركات المراقبة.

كما أجازت المادة 715 مكرر 10 من القانون التجاري الجزائري لمحافظ الحسابات أن يطلع مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو مجلس المراقبة، حسب الحالة بما يلي:

- عمليات المراقبة والتحقيق التي قام بها ومختلف عمليات السبر التي أداها.
- مناصب الموازنة والوثائق الأخرى المتعلقة بالحسابات التي يرى ضرورة إدخال تغييرات عليها بتقديم كل الملاحظات الضرورية حول الطرق التقييمية المستعملة في إعداد هذه الوثائق.
- المخالفات والأخطاء التي اكتشفها.
- النتائج التي تسفر عنها الملاحظات والتصحيحات أعلاه والخاصة بنتائج السنة المالية مقارنة بنتائج السنة المالية السابقة.

ثالثا: إطار تعريف لمعايير التدقيق الدولية

ظهرت معايير التدقيق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل الخمسينيات ، حيث شكل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين³ (AICPA) لجنة بمهدف وضع وصياغة تلك المعايير. في سنة 1947 أصدرت هذه اللجنة تسع معايير للتدقيق، أضيف لها معيارا عاشرا سنة 1954، 4 أين لقت قبول عام في أمريكا و باقي دول العالم.

التأثير الذي كانت تلعبه أمريكا على الاقتصاد العالمي مهد لظهور صورة دولية لمعايير التدقيق الأمريكية، بما يعرف الآن بمعايير التدقيق الدولي.

كغيره من التنظيمات المهنية ، وباعتباره الهيئة العليا للتدقيق المحاسبي المالي ، أقر الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) 5 جملة من الإرشادات تحت مسمى معايير التدقيق الدولية كان هدفه من ورائها إعطاء صيغة دولية للتدقيق والعمل على رفع مستوى الأداء.

اللجنة المهتمة بإصدار معايير التدقيق الدولية هي لجنة ممارسات التدقيق الدولية (IAPC)⁶ و التي تهدف إلى نيابة الاتحاد الدولي للمحاسبين في تحسين جودة و وحدة ممارسة التدقيق المحاسبي المالي في العالم.

جدير بالذكر أنه ابتداء من سنة 2013، و بعد اصلاحات قام بها الاتحاد الدولي للمحاسبين، أعيدت هيكلة و تسمية لجنة ممارسات التدقيق الدولية ، فالهيكل الجديدة تتمثل في مجلس و ليس لجنة أما التسمية فأطلق عليه مجلس معايير التدقيق و التأمين الدولية (IAASB)⁷.

³ AICPA : American Institute of Certified Public Accountants

⁴ عبدالوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال، المتطلبات المهنية و مشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية و الدولية و الأمريكية، الجزء الأول ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2001، ص 41

⁵ International Federation of Accountants

⁶ International Auditing Practices Committee

⁷ International Auditing and Assurance Standards Board

واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر. ص ص (1-25)

للمعايير وظيفتين أساسيتين على الأقل هما ⁸: أداة اتصال وتوضيح لطبيعة متطلبات التدقيق لمختلف الفئات، و وسيلة لتقييم الأداء المهني للتدقيق بعد القيام بعملية التدقيق.

و فيما يلي عرض نموذجي تحليلي لمعايير التدقيق الدولية و مختلف تصنيفاتها:

الجدول رقم (3): معايير التدقيق الدولية، التصنيف و المحتوى

التصنيف	المجموعة	رقم المعيار	اسم المعيار	المحتوى
	أمور تمهيدية	100	مقدمة تمهيدية عن المعايير الدولية للتدقيق والخدمات ذات العلاقة	تسهيل فهم اجراءات و أهداف عمل اللجنة الدولية لممارسة مهنة التدقيق و نطاق صلاحية الوثائق الصادرة منها.
		110	إطار المصطلحات	تقديم تعريفات لأهم المصطلحات المستعملة في المعايير: التقرير السنوي، التدقيق، أدلة الاثبات، الرأي المحايد....
		120	إطار المعايير الدولية للتدقيق	وصف الاطار التي تصدر ضمنه المعايير و علاقتها بالخدمات التي قد ينجزها المدققون.
معايير التدقيق الدولية International Standards on (ISA) Auditing	المسؤوليات	200	الأهداف والمبادئ الرئيسية التي تحكم تدقيق البيانات المالية	وضع معايير و تقديم ارشادات تتعلق بالمبادئ العامة التي تحكم عملية تدقيق البيانات المالية، يقرأ هذا المعيار مقترنا مع المعيار 120.
		210	شروط التكليف بالتدقيق	يتضمن شروط تكليف المدقق من طرف المؤسسة المعبرة في العقد المبرم بينهما.
		220	رقابة الجودة لأعمال التدقيق	مراقبة جودة سياسات و اجراءات مكتب التدقيق وكذا جودة منهجية التدقيق المطبقة من قبله.
		230	التوثيق	جمع القرائن التي تؤكد رأيه و تثبت أن التدقيق تم وفق المعايير الدولية.
		240	الاحتياال والخطأ	توضيح مسؤولية المدقق في مراعاة الاحتياال و الخطأ خلال عملية التدقيق.

⁸داود يوسف صبح، "تدقيق البيانات المالية تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والتطبيقية"، المنشور رات الحقوقية صادر، بيروت، الجزء

واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر. ص ص (1-25)

250	مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية	توضيح مسؤولية المدقق في مراعاة القوانين و الأنظمة خلال عملية التدقيق المحاسبي المالي.
300	التخطيط	إبراز التخطيط لعملية التدقيق الذي يقود الى التدقيق الفعال.
310	معرفة طبيعة عمل المؤسسة	إبراز أهمية معرفة المدقق لطبيعة عمل المؤسسة، تأثيرها على معظم خطوات التدقيق و كذا كيفية جمع المعلومات اللازمة المتعلقة بعملية معرفة طبيعة المؤسسة.
320	الأهمية النسبية (المادية) في التدقيق	توضيح مفهوم الأهمية النسبية و علاقتها بمخاطر التدقيق المحاسبي المالي.
400	تقدير المخاطر والرقابة الداخلية	توضيح: النظام المحاسبي، نظام الرقابة الداخلية، و مكونات مخاطر التدقيق.
401	التدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب	الاجراءات الواجب اتباعها عند التدقيق في بيئة أنظمة معلومات محوسبة.
402	اعتبارات التدقيق المتعلقة بالمؤسسة التي تستخدم مؤسسات خدمية	كيفية تدقيق مؤسسة تستعمل مؤسسات خدمية أخرى قد يكون لها تأثير في القوائم المالية كمؤسسات المسك المحاسبي.
500	أدلة الإثبات	كمية و نوعية أدلة الإثبات اللازمة و كذا كيفية الحصول عليها.
501	أدلة الإثبات* اعتبارات إضافية لبنود محددة*	ارشادات اضافية لتلك التي تضمنها معيار 500، يتضمن بعض تقنيات الجرد، المصادقة و الاستفسارات.
510	التكليف بالتدقيق لأول مرة الأرصدة الافتتاحية	ارشادات متعلقة بكيفية تدقيق الارصدة الافتتاحية للقوائم المالية عندما تكون الأرصدة الختامية السابقة دقتت من طرف آخر.
520	الإجراءات التحليلية	تحليل النسب و المؤشرات المهمة التي تحسبها طريقة الاجراءات التحليلية أو التدقيق التحليلي.

واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر. ص ص (1-25)

أدلة الإثبات	530	عينات التدقيق وإجراءات الاختبارات الانتقائية الأخرى	تحديد الوسائل الملائمة لانتقاء الاصناف للاختبار لجمع أدلة الإثبات لتحقيق أهداف اختبارات التدقيق.
	540	تدقيق التقديرات المحاسبية	كيفية جمع أدلة إثبات واضحة متعلقة بالتقديرات المحاسبية كتقدير مختلف مخصصات الاهتلاكات و المؤنات.
	550	الأطراف ذات العلاقة	توفير معايير تبين مسؤولية و منهجية المدقق اتجاه الأطراف ذات العلاقة و الذين يمثلون امكانية أحد الأطراف ممارسة تأثير مهم على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة.
	560	الأحداث اللاحقة	مسؤولية المدقق في الأحداث اللاحقة و المتمثلة في الأحداث ما بين نهاية الفترة المالية و تاريخ اعداد التقرير.
	570	الاستمرارية	مراعاة المدقق المحاسبي المالي لملاءمة الفرضية الأساسية في التسجيل المحاسبي و المتمثلة في استمرارية نشاط المؤسسة.
	580	إقرارات الإدارة	حين تعدد جمع أدلة إثبات المدقق مطالب بالحصول على إقرارات خطية من الادارة.
الاستفادة من عمل آخرين	600	الاستفادة من عمل مدقق آخر	كيفية تعامل المدقق الأساسي عند استعماله لأعمال مدقق آخر. مع تحديد كيفية تأثير المدقق الآخر على عملية التدقيق.
	610	مراعاة عمل التدقيق الداخلي	استغلال نتائج تقييم النظام المحاسبي و نظام الرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي مع تحمل المسؤولية منفردا من قبل المدقق الخارجي عند ابداء الرأي.
	620	الاستفادة من عمل خبير	وضع معايير و ارشادات للاستفادة من عمل خبير في مجال معين غير المحاسبة و التدقيق كدليل إثبات.

واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر. ص ص (1-25)

700	تقرير المدقق حول البيانات المالية	شكل و مضمون التقرير الصادر نتيجة التدقيق المحاسبي المالي على المؤسسة.
710	المقارنات	مسؤولية المدقق المتعلقة بالمقارنات، مع أفضلية قراءاته مع المعيارين: 270 و 800
720	المعلومات الأخرى في وثائق تحتوي على بيانات مالية مدققة	مراعاة المدقق لمعلومات أخرى في وثائق تحتوي على بيانات مالية مدققة أو تبرز تناقضات في البيانات المالية المفصوح عنها.
800	تقرير المدقق عن مهمات تدقيقية لأغراض خاصة	مراجعة و تقدير الاستنتاجات المستنبطة من أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها خلال مهمة تدقيق لغرض خاص.
810	تدقيق المعلومات المالية المستقبلية	مهام تقدير المعلومات المالية المستقبلية و تقديم تقرير حولها، لكون هذه المعلومات مستندة على أحداث مستقبلية محتملة من قبل المؤسسة.
910	التكليف بالمراجعة على البيانات المالية	ثم تعويضه بمعيار 2400.
920	التكليف بإنجاز إجراءات متفق عليها تتعلق بالمعلومات المالية	ثم تعويضه بمعيار 4400.
930	التكليف بإعداد المعلومات المالية	ثم تعويضه بمعيار 4410.
1000	إجراءات المصادقة المتبادلة بين البنوك	تقدم المساعدة للمدقق في إجراءات المصادقة من قبل البنوك على مختلف الأرصدة التي تظهر في الميزانية.
1001	بيئة أنظمة المعلومات الحوسبة- أنظمة الحواسيب الشخصية المستقلة	يصف إجراءات التدقيق في ظل النظام المحاسبي الذي يعتمد على الحاسوب الشخصي، يسمح بتطبيق المعيارين: 400 و 1008.

واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر. ص ص (1-25)

يصف تأثيرات نظام الحاسوب المباشر على النظام المحاسبي، الضوابط الداخلية ذات العلاقة و كذا اجراءات التدقيق، هذا النظام يمكن المستخدم من الوصول إلى البيانات و البرامج خلال أجهزة فرعية يشار إليها بأنظمة الحاسبات المباشرة.	بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة- أنظمة الحواسيب المباشرة	1002	البيانات الدولية لمهنة التدقيق	بيانات ممارسة التدقيق الدولي International Auditing Practice Note (IAPN)
يصف نظام قاعدة البيانات و تأثيره على النظام المحاسبي، نظام الرقابة الداخلية و كذا برنامج التدقيق.	بيئة أنظمة المعلومات المحوسبة- أنظمة قاعدة البيانات	1003		
يفحص السمات الأساسية لدور المشرفين و المدققين، يختبر مدى تداخل هذه الأدوار، اقتراح آلية لإنجاز مهامهم بكل فعالية.	العلاقة بين المشرفين على البنوك والمدققين الخارجيين	1004		
خصائص المؤسسة الصغيرة و ارشادات تطبيق معايير التدقيق في هكذا مؤسسات.	الاعتبارات الخاصة في تدقيق المؤسسات الصغيرة	1005		
إبراز خطوات التدقيق الواجب اتباعها داخل البنوك التجارية العالمية التي تتجاوز نشاطاتها الحدود الدولية، هذه الخطوات تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البنوك مقارنة بالمؤسسات الأخرى	تدقيق البنوك التجارية العالمية	1006		
يحدد المتطلبات المهنية و القانونية الواجب توفرها في العلاقة بين المدقق و الإدارة و من بينها اعتبارات السلوك المهني ملخصا في: الاستقلالية، الامانة، الموضوعية، الكفاءة، السرية، السلوك المهني، المعايير التقنية.	الاتصالات مع الإدارة	1007		
هو عبارة عن ملحق للمعيار الدولي 400 فهو لا يعتبر معيارا و ليس له صلاحية معايير التدقيق الدولية.	تقدير المخاطر والضبط الداخلي -خواص واعتبارات لأنظمة معلومات تستعمل الحاسوب-	1008		

واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر. ص ص (1-25)

1009	طرق التدقيق بمساعدة الحاسوب	بيان يحتوي على إرشادات عن استعمال طرق التدقيق بواسطة الحاسوب.
1010	اعتبارات الأمور البيئية عند تدقيق البيانات المالية	الاعتبارات البيئية الواجب إدراجها من قبل المدقق في إطار خطواته التدقيقية، دراسة التأثيرات المحتملة للأمر البيئية على البيانات المالية.
1011	مضامين قضية العام 2000 بالنسبة للمدراء والمدققين	إبراز ترميز السنة بالرقمين الأخيرين، و إشكالية ترميز سنة 2000 بصفرين و ما مدى تأثير هذه الإشكالية على البيانات المالية بحكم إمكانية الخطأ و التزوير.
2400	ارتباطات فحص القوائم المالية	عوض المعيار 910، يتطرق هذا المعيار المنقح لمسؤوليات المدقق عند تكليفه بإجراء مراجعة للبيانات المالية التاريخية، عندما لا يكون هو مدقق البيانات المالية للمؤسسة، والشكل ومحتوى تقريره حول البيانات المالية
2410	فحص المعلومات المالية الأولية المنفذ بمعرفة المدقق المستقل على المؤسسة	يبرز هذا المعيار تعامل المدقق مع المؤسسات التي تصدر بالإضافة إلى قوائم مالية سنوية، تصدر أخرى قد تكون شهرية، ثلاثية أو نصف سنوية
3000	ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات تدقيق أو فحص المعلومات المالية التاريخية	معيار تأكيد عام، يحتوي على المتطلبات الأساسية للقيام بعملية التأكيد عموماً، ويبرز دور التأكيد في تحسين جودة و نوعية البيانات المالية.
3400	اختبار المعلومات المالية المستقبلية	هو معيار تأكيد متخصص في تأكيد العمليات المالية المستقبلية

معايير ارتباطات الفحص
International
Standard on
Review
Engagements
(ISRE)

مهمة الفحص

واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر. ص ص (1-25)

3402	تقارير التأكيد عن أدوات الرقابة في المؤسسة الخدمية	تقارير حول وصف وتصميم والفعالية التشغيلية للضوابط المتعلقة بمجموعة واسعة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات الخدمية في وقتنا هذا.
3410	ارتباطات التأكيد عن قوائم الاحتباس الحراري	يتضمن المعيار ما يجب ذكره في تقرير المدقق في حالة تأثير نشاط المؤسسة على المحيط بصفة عامة و الاحتباس الحراري بصفة خاصة. وكذا ما يجب أخذه بعين الاعتبار في خطوات التدقيق يتواجد هذه الظاهرة
3420	ارتباطات التأكيد لإعداد تقرير عن تجميع المعلومات المالية التصورية المتضمنة في نشرات الاكتتاب	يطبق هذا المعيار أين يكون إعداد التقارير أمر واجب وفقا لقانون الأوراق المالية أو نظام بورصة الأوراق المالية في الاختصاص الذي تصدر فيه نشرة الاكتتاب.
4400	ارتباطات لتنفيذ إجراءات متفق عليها متعلقة بمعلومات مالية	تحديد المسؤوليات المهنية للمدقق عند قيامه بتنفيذ اجراءات متفق عليها متعلقة بمعلومات مالية وكذا محتوى التقرير الذي سيصدره المدقق و المتعلق بهذه المهمة
4410	ارتباطات التجميع	توضح المبادئ المتبعة من قبل الخبير المحاسبي عند قيادته مهمة تجميع البيانات أو الحسابات المتعلقة بالبيانات المالية، كما تبين محتوى و شكل التقرير الواجب تقديمه عند اتمام هذه المهمة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مجموعة من المصادر:

- <https://www.ifac.org/publications-resources/2012-handbook-international-quality-control-auditing-review-other-assurance-a>, 16/02/2018
- رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات: مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص : 112_119.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين، دليل استخدام معايير التدقيق الدولية لتدقيق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم، المجلد الأول، الطبعة الثالثة، نيويورك، الولايات المتحدة الامريكية، 2011، ص ص: : 15-17

واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر. ص ص (1-25)

يبين الجدول أن لجنة IAASB تساهم في تطوير مهنة التدقيق المحاسبي المالي في العالم من خلال جملة من الاصدارات نلخصها في الآتي:

- ✓ اصدارات تطبيق المعايير الدولية للتدقيق (ISAs) في تدقيق القوائم المالية التاريخية،
 - ✓ اصدارات تطبيق معايير عمليات التدقيق الدولية (الفحص) (ISREs) في فحص القوائم المالية التاريخية،
 - ✓ اصدارات تطبيق معايير عمليات التأكيد الدولية (ISAEs) في عمليات التأكيد بخلاف معلومات التدقيق المالية السابقة،
 - ✓ اصدارات تطبيق المعايير الدولية بشأن الخدمات ذات العلاقة (ISRSs) في عمليات الجمع والعمليات التي تجري لتطبيق الاجراءات المتفق عليها للمعلومات وخدمات عدم التأكيد الأخرى كما تم تحديدها من قبل مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي.
- وبالتالي التسمية الأصح و الأشمل لهذه المعايير هي المعايير الدولية للتدقيق، الفحص، التأكيد و الخدمات ذات العلاقة و لكن اختصارا فقط تسمى معايير التدقيق الدولية.

رابعا: معايير الجزائرية للتدقيق

تكييف مهنة المحاسبة في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية أظهر ضرورة حتمية متمثلة في تكييف مهنة التدقيق المحاسبي المالي مع معايير التدقيق الدولية (ISA)، هذه الضرورة سرعان ما أصبحت حقيقة بظهور مشروع اصدار معايير تدقيق جزائرية تتماشى مع معايير التدقيق الدولية.

كما أشرنا سابقا، قرار وزير المالية رقم 02 الصادر يوم 2016.02.04 أعطى الفرصة لظهور أول معايير جزائرية للتدقيق مختصرة في م.ج.ت، و باللغة الفرنسية (N.A.A).

الهيئة المكلفة بإصدار هذه المعايير هو المجلس الوطني للمحاسبة (CNC)، و الذي استطاع اصدار 12 معيار من خلال ثلاث قرارات 23_150_02 سابقة الذكر.

المجلس عبارة عن جهاز استشاري خاضع لسلطة وزارة المالية، ويقوم بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط المقاييس المحاسبية والتطبيقات المرتبطة ما يسمح له بالاطلاع على كل المسائل المتعلقة بمجال اختصاصه بمبادرة منه أو بطلب من الوزير المكلف بالمالية. ويمكن أن تستشير لجان المجالس المنتخبة والهيئات والشركات أو الأشخاص الذين تهمهم أشغاله.

الجدول الآتي يلخص مضمون معايير الجزائرية للتدقيق الصادرة لحد الساعة:

الجدول رقم (4): المعايير الجزائرية للتدقيق

رقم المعيار	إسم المعيار	مجال التطبيق	الأهداف	المضمون
-------------	-------------	--------------	---------	---------

واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر. ص ص (1-25)

م.ج.ت 210 المقرر رقم 002	اتفاق أحكام التدقيق	حول مهمة	يعالج واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة وعند الاقتضاء مع الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة، حول أحكام مهمة التدقيق. يخص المعيار كل مهام تدقيق الكشوف المالية التاريخية الكلية أو الجزئية وكذلك المهام الملحقة، مع وجود بعض الخصائص فيما يخص التدقيقات المتكررة أو تدقيقات الكيانات الصغيرة. يقصد بالمدقق في هذا المعيار محافظ الحسابات أو المدقق المتعاقد وفق الحالة	قبول ومتابعة مهمة التدقيق فقط في الحالات التي تكون الشروط التي سيجرى التدقيق على أساسها قد تم الاتفاق عليها. التأكد من وجود تفاهم مشترك بين المدقق والإدارة على أحكام مهمة التدقيق. يجب على المدقق أن يطلب من المؤسسة تأكيد موافقتها على الأحكام والشروط المعروضة في رسالة المهمة، على أن يتم تدوين في ملف عمله كل اختلاف محتمل.	يجب على المدقق أن يضمن أن الشروط المسبقة للتدقيق مجتمعة، لاسيما: المرجع المحاسبي المطبق مقبول بالنظر لخصائص المؤسسة وهدف كشوفها المالية، الإدارة تعترف تدرك وتتحمّل مسؤولياتها فيما يخص الإعداد و العرض الصادق للكشوف المالية، تعتبر الإدارة من الضروري وضع نظام للمراقبة الداخلية الفعال، لا تضع الإدارة أية حدود أو قيود على الفحوص والمراقبات المؤداة و الضرورية للقيام بالمهمة. يجب أن تدوّن أحكام مهمة التدقيق في رسالة المهمة
م.ج.ت 505 المقرر رقم 002	التأكدات الخارجية		يعالج استعمال المدقق لإجراءات التأكد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة	تصور و وضع حيز التنفيذ هذه الإجراءات بهدف الحصول على أدلة مثبتة ذات دلالة ومصداقية	التأكد الخارجي هو دليل مثبت يتم التحصل عليه عن طريق رد خطي موجه مباشرة إلى المدقق من طرف الغير، سواء أكان في شكل ورقي، الكتروني أو شكل آخر.
م.ج.ت 560 المقرر رقم 002	الأحداث اللاحقة		التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق الكشوف المالية.	الحصول على العناصر المثبتة الكافية والملائمة و التي تدل على أن الأحداث التي وقعت بين تاريخ الكشوف المالية (تاريخ الإقفال) و تاريخ تقريره، و التي تتطلب إحداث تعديلات على الكشوف المالية أو معلومة متضمنة فيها، قد تمت معالجتها وفقا للمنهج المحاسبي المطبق. المعالجة الملائمة للأحداث التي علم بها بعد تاريخ إصدار تقريره و التي كانت لتؤدي به إلى إحداث تعديلات على محتواه إن هو علم بها قبل ذلك التاريخ.	الأحداث اللاحقة هي تلك الواقعة بين تاريخ الكشوف المالية و تاريخ تقرير المدقق و التي علم بها المدقق بعد تاريخ تقريره. تاريخ إعداد الكشوف المالية هو التاريخ الذي أعدت فيه الكشوف المالية. تاريخ تقرير المدقق هو التاريخ الموضح على التقرير المتعلق بالكشوف المالية و الموافق لتاريخ النهاية الفعلية لمهمة التدقيق، ولا يمكن أن يكون سابقا لتاريخ إعداد الكشوف المالية. تاريخ المصادقة على الكشوف المالية هو التاريخ الذي تعتمد فيه هذه الأخيرة من طرف الجمعية العامة. تاريخ إصدار الكشوف المالية هو الذي يتم فيه توفير الكشوف المالية المدققة، وكذا تقرير المدقق، إن وجد، لأطراف خارجية.

واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر. ص ص (1-25)

م.ج.ت 580 المقرر رقم 002	التصريحات الكتابية	يعالج إلزامية تحصل المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة في إطار مراجعة الكشوف المالية.	الحصول على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة يؤكد أن هذه الأخيرة قد قامت بمسؤولياتها على أكمل وجه خاصة تلك المتعلقة بإعداد الكشوف المالية و شمولية المعلومات المقدمة للمدقق. الرد بشكل ملائم على التصريحات الكتابية المقدمة من طرف الإدارة أو في حالة عدم تقديم التصريحات المكتوبة المطلوبة من طرف المدقق.	التصريحات الكتابية هي كل المعلومات الضرورية للمدقق في إطار مراجعة الكشوف المالية، و هي بذلك تعتبر عنصرا مقنعا. على المدقق مطالبة الإدارة بإرسال تصريحات كتابية تؤكد أنها قدمت له كل المعلومات ذات الدلالة طبقا لأحكام رسالة المهمة، أن كل المعاملات مقيدة و موضحة على الكشوف المالية.
م.ج.ت 300 المقرر رقم 150	تخطيط تدقيق الكشوف المالية	التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوف المالية. و يخص التدقيقات المتكررة.	يلزم المدقق بإعداد استراتيجية تدقيق و برنامج عمل وفقا لحجم المؤسسة و كذا حجم العمل الواجب إنجازة.	استراتيجية التدقيق تمثل المنهج العام للأعمال: النطاق، الزمانة و توجيه الأعمال. برنامج العمل يحدد بشكل مفصل طبيعة ونطاق الواجبات التي تعتبر ضرورية لوضع خطة المهمة قصد تقليص مخاطر التدقيق الى مستوى مقبول.
م.ج.ت 500 المقرر رقم 150	العناصر المقنعة	يعالج واجبات المدقق فيما يخص تصور و وضع حيز التنفيذ اجراءات التدقيق بغية توفير أدلة إثبات لرأي المدقق. الحصول على عناصر مقنعة توصل الى نتائج معقولة يستند عليها في تأسيس رأيه.	تصور و وضع حيز التنفيذ اجراءات التدقيق بغية توفير أدلة إثبات لرأي المدقق.	العناصر المقنعة هي كل المعلومات التي جمعها المدقق للوصول الى نتائج لتأسيس رأيه. عناصر مقنعة قد تكون: المعلومات المحاسبية كالقيود. المعلومات المجمعة من وثائق أخرى ك: محاضر الاجتماعات، التأكيدات الخارجية، دليل الرقابة الداخلية.
م.ج.ت 510 المقرر رقم 150	مهام التدقيق الأولية- الأرصدة الافتتاحية	يعالج واجبات المدقق فيما يخص الأرصدة الافتتاحية في اطار مهمة التدقيق الاولى	جمع العناصر المقنعة و الكافية التي تسمح بضممان أن عملية ترحيل الأرصدة من نهاية السنة الماضية الى بداية السنة الحالية ثم بشكل صحيح و وفق ما يمليه النظام المحاسبي المالي.	تتضمن الأرصدة الافتتاحية المبالغ الموجودة في الكشوف المالية و كذا العناصر الموجودة في بداية الفترة. مهمة التدقيق الأولية هي المهمة التي تتسم فيها الكشوف المالية السابقة بأنها لم تكن موضوع تدقيق أو مدققها كان غير المدقق الحالي.
م.ج.ت 700 المقرر رقم 150	تأسيس الرأي و تقرير التدقيق للكشوف المالية	يعالج التزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشوف المالية، و يعالج أيضا شكل و مضمون تقرير المدقق الذي يصدر فيه رأيه	التعبير بوضوح عن رأي في تقرير كتابي يصف كيفية الوصول الى ذلك الرأي.	يعبر المدقق عن رأي غير معدل إذا تم إعداد الكشوف المالية و فق ما يستدعيه النظام المحاسبي المالي، أما إذا كانت هناك اختلالات معتبرة أو ليس بوسعه جمع العناصر المقنعة يعبر المدقق عن رأي معدل.

واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر. ص ص (1-25)

م.ج.ت 520 المقرر رقم 023	الإجراءات التحليلية	تتضمن الإجراءات التحليلية مقارنات مع معطيات سابقة أو تقديرية للكيان أو لكيانات مشابهة.	جمع العناصر المقنعة الدالة و الموثوقة من خلال وضع الإجراءات التحليلية المادية. تليه كذلك تصور و أداء إجراءات تحليلية في تاريخ قريب من نهاية أعمال التدقيق للتأكد من التناسق في المجلد بين معرفته المكتسبة للكيان و كشفه المالية.	الإجراءات التحليلية هي تقنية مراقبة تتمثل في تقدير المعلومات المالية من خلال ترابطها مع معلومات مالية أخرى و معلومات غير مالية صادرة أو غير صادرة عن الحسابات. و ذلك باستخدام طرق بسيطة أو معقدة و هذا باللجوء إلى تقنيات إحصائية تم استحداثها لتحديد و تحليل التغيرات الهامة أو الاتجاهات الغير متوقعة.
م.ج.ت 570 المقرر رقم 023	استمرارية الاستغلال	يعالج التزامات المدقق في تدقيق الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد الكشوف المالية.	جمع العناصر المقنعة الكافية و الملائمة المتعلقة بمدى ملائمة تطبيق الإدارة في إعداد الكشوف المالية لفرضية استمرارية الاستغلال.	حسب فرضية استمرارية الاستغلال، يفترض بكيان ما أنه مستمر في نشاطه في المستقبل المتوقع . يتم إعداد الكشوف المالية للاستخدام العام على أساس هذه الفرضية، باستثناء الحالات التي قد تكون للإدارة فيها نية تصفية الكيان أو وقف نشاطه، أو إذا لم يُتاح لها أي حل بديل واقعي آخر. عند تأكيد تطبيق فرضية استمرارية الاستغلال يتم تسجيل الأصول و الخصوم على اعتبار أن الكيان سوف تكون لديه القدرة على تحصيل أصوله و دفع ديونه أثناء السير العادي لأنشطته.
م.ج.ت 610 المقرر رقم 023	استخدام أعمال المدققين الداخليين	يعالج شروط و فرصة انتفاع المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي ذات دلالة للقيام بمهمته. لا يعالج هذا المعيار الحالات التي يقدم فيها الأعضاء الفرديين للتدقيق الداخلي المساعدة المباشرة للمدقق الخارجي في أداء اجراءات التدقيق.	تحديد امكانية و إلى أي مدى، تستخدم الأعمال الخاصة للمدققين الداخليين في حالة استخدامها، تحديد مدى ملائمة أعمال المدققين الداخليين لاحتياجات التدقيق.	أعمال المدققين الداخليين الممكن استعمالها من قبل المدقق الخارجي: متابعة المراقبة الداخلية، فحص المعلومة المالية العملياتية، اعادة النظر في الأنشطة العملياتية، فحص مدى احترام النصوص التشريعية و التنظيمية، إدارة المخاطر، الحوكمة.
م.ج.ت 620 المقرر رقم 023	استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة و التدقيق، إضافة إلى كفايات الأخذ باستنتاجات الخبير.	تحديد الحالات أين يقدر المدقق ضرورة الاستعانة بالخبير الذي سيعينه. تحديد، إذا قرر استخدام أعمال الخبير الذي عينه، ما إذا كانت هذه الأعمال ملائمة لاحتياجات التدقيق.	الخبير المعين من طرف المدقق هو شخص طبيعي أو هيئة ذوي خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة أو التدقيق، و التي تستخدم أعمالهم في هذا الميدان من طرف المدقق لمساعدته في جمع العناصر المقنعة الكافية و الملائمة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع المجلس الوطني للمحاسبة سابق الذكر.

واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر. ص ص (1-25)

يجدر الإشارة أن القرار رقم 30 الصادر بتاريخ 2013.06.24 من قبل وزير المالية و المبين سابقا و المتعلق بمعايير إعداد التقرير من قبل محافظ الحسابات صدر في إطار تنظيم الممارسة المهنية لمحافظ الحسابات و لا علاقة له بمشروع المعايير الجزائرية للتدقيق لكون هذه الأخيرة ظهرت لأول مرة في المقرر رقم 002 المؤرخ في 2016.02.04 كما وضحنا في الجدول الأول.

بإجراء مقارنة بين معايير التدقيق الدولية و الجزائرية نجد أن المعايير الجزائرية هي التصور المحلي لمعايير التدقيق الدولية، الفرق يكمل في العدد لكون مشروع معايير التدقيق الجزائرية مازال في طور الانجاز بحيث يحتوي على 12 معيار فقط في وقت عدد المعايير التدقيق الدولية يفوق الأربعين معيار، فرق آخر متمثل في التصنيفات، حيث صدرت معايير التدقيق الدولية مصنفة في مجالات معينة أما معايير التدقيق الجزائرية فعددها لا يسمح بتصنيفها حاليا.

يجدر الإشارة إلى أنه هناك مجموعة من المعايير الجزائرية للتدقيق في قيد الانجاز لم تصدر بعد من طرف المجلس الوطني للمحاسبة. الملاحظ أيضا من خلال دراستنا لكل من المعايير الدولية و الجزائرية أن المجلس الوطني للمحاسبة اعتمد نفس ترقيم معايير التدقيق الدولية، و هذا ما يوضحه الشكل الآتي:

الجدول رقم (5): مقارنة بين معايير التدقيق الدولية و المعايير الجزائرية للتدقيق

معايير التدقيق الدولية ISA		المعايير الجزائرية للتدقيق	
المجال	رقم المعيار	اسم المعيار	رقم المعيار
المسؤوليات	210	شروط التكليف بالتدقيق	210
التخطيط	300	التخطيط	300
أدلة الإثبات	500	أدلة الإثبات	500
	501	أدلة الإثبات* اعتبارات إضافية لبنود محددة	505
	510	التكليف بالتدقيق لأول مرة الأرصدة الافتتاحية	510
	520	الإجراءات التحليلية	520
	560	الأحداث اللاحقة	560
	570	الاستمرارية	570
	580	إقرارات الإدارة	580
	610	مراعاة عمل التدقيق الداخلي	610
الاستفادة من عمل آخرين	620	الاستفادة من عمل خبير	620
استنتاجات التدقيق وإصدار التقارير	700	تقرير المدقق حول البيانات المالية	700
		تأسيس الرأي و تقرير التدقيق للكشوف المالية	

المصدر: من إعداد الباحث.

الملاحظ أن كل ترقيمات المعايير الجزائرية مطابقة لترقيمات معايير التدقيق الدولية، إلا المعيار الدولي رقم 501، يطابقه المعيار الجزائري رقم 505، يرجع الباحث هذا الفرق في كون المعيار الدولي يعالج العديد من طرق الاثبات بما فيها التأكيدات الخارجية، أما المعيار الجزائري مخصص فقط للتأكيدات الخارجية، و هنا كان سبب الفرق في التقييم.

واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر. ص ص (1-25)

من خلال الجدول السابق نستطيع أيضا اقتراح تصنيف معايير التدقيق الدولية كنموذج للمعايير الجزائرية، فنقول ان تصنيف أدلة الاثبات أخذ حصة الأسد لكون سبعة من أصل اثنا عشر معيارا تنطوي تحت هذا التصنيف.

النتائج و التوصيات:

○ الدراسة سمحت لنا بالاطلاع على ترسانة قانونية جد مهمة و كافية لتنظيم و تسيير مهنة التدقيق المحاسبي المالي، و كذا توفر المحيط الملائم لممارسة المهنة من أجل العمل و فق المبادئ و المعايير المتعارف عليها، و هذا ما لمسناه من خلال عرضنا للتطور التاريخي للمهنة و كذا إطارها المرجعي.

○ المقارنة بين معايير التدقيق الدولية و كذا الجزائرية سمحت لنا باستخراج ملاحظات ملخصة فيما يلي:

1. بالرغم من حداثة المشروع في الجزائر و بالنظر إلى طريقة إصدار المعايير نستطيع القول أن مشروع التوافق مع المعايير الدولية في الطريق الصحيح كون أن الهيئة المكلفة بالمشروع أخذت في الحسبان خصوصيات الاقتصاد المحلي و هي تتبنى معايير التدقيق الدولية واعتمدت استراتيجية التدرج في تبني المعايير الدولية، و بالرجوع إلى عملية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى نظام محاسبة مالية مبني على معايير المحاسبة الدولية، شهد هذا الانتقال جملة من الصعوبات راجعة لكون عملية الانتقال كانت دفعة واحدة باعتماد جل المعايير المحاسبة الدولية، الشيء الذي أدركته الهيئة المشرفة على مشروع المعايير الجزائرية للتدقيق.

2. على عكس معايير التدقيق الدولية لا يوجد معيار تدقيق جزائري يهتم بالرقابة على جودة أعمال التدقيق، رغم ما يكتسبه حاليا هذا الجانب من أهمية بعد الفضائح المالية التي مست كبرى الشركات العالمية و المحلية و التساؤلات التي باتت تطرح حول مصداقية التدقيق.

3. أول معيار صدر من قبل لجنة معايير التدقيق الدولية هو مقدمة تمهيدية عن المعايير الدولية للتدقيق والخدمات ذات العلاقة، الشيء الذي لم يتبع في المعايير الجزائرية بالرغم من الأهمية البالغة التي تكتسبها هذه المرحلة من أجل التعريف بالمشروع، و لهذا يرجع سبب بقاء هذا المشروع مجهول عند فئة كبيرة من المهنيين.

○ واقع مهنة التدقيق المحاسبي المالي عرف مرحلة جديدة بعد اصدار القانون 10_01، و ما تبعه من إصلاحات نلخصها فيما يلي:

1. إنشاء معهد وطني متخصص لمهنة المحاسبة و التدقيق المخول لإصدار شهادات مختلفة منها لمحافظ الحسابات.
2. إمكانية تأسيس شركات تدقيق تجمع عدد من الممارسين للمهنة، ما يساهم في رفع الجودة في عملية التدقيق.
3. جملة من المعايير خاصة بتقرير محافظ الحسابات، شكله و مضمونه، سمحت بتقليص و بشكل كبير فجوة التوقعات بين ما تقتضيه عملية التدقيق و ما ينتظره المتعاملون التدقيق من هذا التدقيق.
4. الواقع الحالي يستطيع أن يكون أساس متين لمشروع معايير جزائرية للتدقيق إذا كانت متابعة من قبل الهيئات المعنية للتطبيق الجيد للقوانين التي تنظم المهنة.

○ الشروع في إصدار معايير جزائرية للتدقيق توافقت مع معايير التدقيق الدولية و بمنهجية تدريجية تتخذ بعين الاعتبار خصوصيات الاقتصاد الجزائري تسمح لنا بتصور آفاق إيجابي لمهنة التدقيق المحاسبي المالي يتميز بمجموعة من المعايير التي تسيّر و تطور المهنة و تعطيها أكثر مصداقية.

واقع وآفاق ممارسة مهنة التدقيق المحاسبي المالي في الجزائر. ص ص (1-25)

و أخيراً، من الضروري توفير جو ملائم يسمح بإنجاح مشروع المعايير من خلال بناء جسور توصل بين المدققين فيما بينهم و الهيئات المنظمة للمهنة و كذا الأكاديميين، ضف إلى ذلك الاستفادة من خبرات الدول التي سبقتنا في تبني معايير محلية للتدقيق موافقة للمعايير الدولية، و كذلك ضرورة تبني إطار تصوري لمهنة التدقيق المحاسبي المالي الذي نفتقده حالياً.

المراجع:

- القانون التجاري للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.
- عبدالوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال، المتطلبات المهنية و مشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية و الدولية و الأمريكية، الجزء الأول، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2001.
- داود يوسف صبح، تدقيق البيانات المالية تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والتطبيقية، المنشورات الحقوقية صادر، بيروت، الجزء الأول، 1999.
- رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات: مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين، دليل استخدام معايير التدقيق الدولية لتدقيق المنشآت الصغيرة و متوسطة الحجم، المجلد الأول، الطبعة الثالثة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2011.
- إصدارات المعايير الدولية، التدقيق و رقابة الجودة، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، 2009.
- محمود السيد ناغي، دراسات في المعايير الدولية للمراجعة: تحليل و إطار للتطبيق، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى، 2000.
- Manita R. et Chemnagui M, «Les approches d'évaluation et les indicateurs de mesure de la qualité d'audit : une revue critique » , Comptabilité , N 28, 2007.
- Porter B.Principles of External Auditing, John Wiley and sons, 1997.
- Hadj Ali Samir, Le Commissaire Aux Comptes, Caractéristique Et Missions, In Revue Algérienne De Comptabilité Et Audit, Société Nationale De Comptabilité, N° 03, Alger, 3eme Trimestre, 1994.
- Saadi N-E Et A.Mazouz, La Pratique De Commissariat Aux Comptes En Algérie, Edition SNC, Sans Date .

المواقع:

- <https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm> الجريدة الرسمية الجزائرية
- http://www.ccomptes.org.dz/ar/index_ar.html مجلس المحاسبة
- <http://www.cnc.dz/reglement.asp> المجلس الوطني للمحاسبة
- <http://www.mf.gov.dz/rubriques/54/Textes-Officiels.html> وزارة المالية
- <https://www.ifac.org/publications-resources/> الاتحاد الدولي للمحاسبين